

19 October 2011
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الحادي عشر

بنوم بنه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها

تحقيق أهداف خطة عمل كارتاخينا: تقرير بنوم بنه المرحلي ٢٠١٠-٢٠١١

مقدم من الرئيس المعين للاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف*

الفرع رقم ٣ مساعدة الضحايا

رابعاً - مساعدة الضحايا

١ - في قمة كارتاخينا، أشارت الدول الأطراف إلى التقدم الذي أحرز في تحقيق هدف الاتفاقية المتعلق بمساعدة الضحايا، لكنها سلّمت بأن أبرز المكاسب التي أُنجزت هي تلك التي تتصل بوضع الخطط والبرامج في حين أن ما هو منشود من الاتفاقية فعلاً هو إحداث تغيير على أرض الواقع في حياة الناجين وأسر القتلى والمصابين ومجتمعاتهم المحلية^(١). ورأت الدول الأطراف استمرار التحدي المتمثل في ترجمة تحسّن الفهم لمسألة مساعدة الضحايا إلى تحسّن ملموس على أرض الواقع في نوعية الحياة اليومية لضحايا الألغام. ولهذا عقدت الدول الأطراف العزم على تقديم مساعدة ملائمة لضحايا الألغام تكون مراعية للسن ونوع الجنس، وذلك باتباع نهج كلي ومتكامل يشمل تقديم الرعاية الطبية الطارئة المستمرة، وإعادة التأهيل

* مقدم في وقت متأخر.

(١) استعراض سير وحالة الاتفاقية: ٢٠٠٥-٢٠٠٩، الفقرة ١١٢.

البدني، والدعم النفسي، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الساريين، من أجل كفالة مشاركة الضحايا مشاركة تامة وفعالة وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لمجتمعهم المحلي^(٢). لذا، فقد اتفقت الدول الأطراف، لا سيما تلك المسؤولة والخاضعة للمساءلة عن عافية عدد كبير من ضحايا الألغام، على تعزيز جهودها وبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق تقدم قابل للقياس عن طريق تطبيق ١١ إجراءً محدداً في خطة عمل كارتاخينا يتعلق بمساعدة الضحايا^(٣). ومنذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، واصلت الدول الأطراف جهودها من أجل العمل وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها في قمة كارتاخينا.

٢- وأفادت أفغانستان بأن مجلسي البرلمان أقر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تنتظر حالياً المصادقة عليها. وأفادت أفغانستان أيضاً بأن التشريعات الوطنية الجديدة المتعلقة بالإعاقة قد اعتمدت وبأنها تتضمن آلية صغيرة لدعم الأشخاص المعوقين جراء الحرب، بمن فيهم المعوقون بسبب الألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب والهجمات الإرهابية. وذكرت أفغانستان بأن خطة عملها الوطنية الشاملة المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ستصل إلى نهايتها وبأن الجهود جارية من أجل استحداث أدوات تضمن وضع آلية مبسطة أكثر للرصد وتقديم التقارير. ولن تطبق هذه الأدوات على الخطة الوطنية فحسب بل أيضاً لضمان الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية الذخائر العنقودية. وإلى جانب هذا، أفادت أفغانستان بأنها بصدد إدراج أنشطة شاملة ومبسطة في العديد من سياساتها واستراتيجياتها. وتعكف وزارة الصحة العامة على وضع استراتيجيات جديدة فيما يخص الإعاقة وإعادة التأهيل والصحة العقلية. ووضعت وزارة التعليم خارطة طريق من أجل إدماج منهجيات تعليمية تضمن تقديم تعليم شامل ومناسب لجميع الأطفال مع التركيز على الفتيات والفتيان ذوي الإعاقات. كما استُحدثت وحدات جديدة خاصة بالتعليم الشامل والتعليم الخاص. وأفادت أفغانستان أيضاً بأن وزارة الأشغال العامة اعتمدت استراتيجية لثلاث سنوات تتعلق بالوصول إلى المناطق الريفية لضمان تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقات إلى الخدمات. وشددت أفغانستان أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين، وتكافؤ فرص التعليم بالنسبة لجميع الأطفال، المكرسين في نظامها القانوني.

٣- وأفادت ألبانيا بأنها نظمت في نهاية سنة ٢٠١٠ حلقة عمل وطنية لمساعدة الضحايا قيّم خلالها ممثلو الحكومة والسلطات الصحية المحلية والمأخوون وغيرهم من الشركاء والمنظمات التقدم المحرز في تطبيق خطة ألبانيا الوطنية لمساعدة الضحايا، كما ناقشوا خلالها الاحتياجات

(٢) خطة عمل كارتاخينا، الفقرة ١٢.

(٣) خطة عمل كارتاخينا، من الإجراء رقم ٢٣ حتى الإجراء رقم ٣٣.

المستقبلية. وأفادت ألبانيا أيضاً بأنه، وفقاً لخطة عمل كارتاخينا، أُتيحت بيانات وإحصاءات مفصلة بشأن الحوادث الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفيما يخص خدمات إعادة التأهيل البدني المقدمة للناجين من الألغام وغيرهم ممن قد يحتاج إلى هذه الخدمات، أفادت ألبانيا أيضاً بأن حلقة العمل الخاصة بالأطراف الاصطناعية في مستشفى كوكيس الإقليمي قدمت، منذ انعقاد الاجتماع العاشر للدول الأطراف، خدمات كبيرة في مجال صيانة الأطراف وأطرافاً اصطناعية جديدة استفاد منها ٦٠ شخصاً على الأقل من ضحايا بتر الأعضاء. وإلى جانب هذا، يواصل مشروع إعادة التأهيل البدني والطبي في ألبانيا تقديم المساعدة التقنية إلى الموظفين في المجال الطبي وإلى كلية التمريض في ألبانيا بهدف تحسين وتطوير القدرات في مجال إعادة التأهيل على المستويين المحلي والوطني. وأخيراً، أفادت ألبانيا بأن الإدماج الاجتماعي للفتيان والفتيات الناجين كان محوراً من محاور أنشطة مساعدة الضحايا، وبأن ٢٠ شخصاً ناجياً أو أفراداً من أسرهم أكملوا بنجاح دورات تدريبية مهنية وحصلوا على مساعدة مالية متواضعة لبدء مشاريع صغيرة.

٤- وأفادت البوسنة والهرسك بأنه منذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، أنشئ مجلس للأشخاص ذوي الإعاقات واعتمد قانون بشأن إعادة التأهيل المهني للأشخاص المعوقين وتدريبهم وتوظيفهم. ويخلق هذا القانون فرصاً جديدة من أجل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأشخاص المعوقين. وأفادت البوسنة والهرسك أيضاً بأن صندوقاً لإعادة التأهيل المهني للأشخاص المعوقين وتوظيفهم في جمهورية صربسكا دعم ٢٠١ شخص معوق في سنة ٢٠١٠ وأن خطة ٢٠١١ ترمي إلى توظيف ٢٢٠ شخصاً معوقاً.

٥- وأفادت بوروندي بأن حلقة عمل وطنية لمساعدة الضحايا عقدت في بداية سنة ٢٠١١ لتقديم مدخلات من أجل وضع خطة عمل وطنية. وعُقد بعد حلقة العمل هذه اجتماع عمل للخبراء التقنيين الوطنيين بهدف وضع أول نسخة من خطة العمل الوطنية. وقد استُكمِلت واعتمدت الخطة، التي تركز على الأشخاص المعوقين. ومن فيهم ضحايا الألغام، في نيسان/أبريل ٢٠١١. أفادت بوروندي بأن خطة العمل تعتمد على نهج جامع وشامل للتنفيذ والرصد والتقييم. كما أفادت بوروندي بأنه، وفقاً لخطة عمل كارتاخينا، تشمل خطة العمل الوطنية أهدافاً في مجالات جمع البيانات وبناء القدرات وتوفير التسهيلات وإذكاء الوعي. وتشمل أهداف جمع البيانات إجراء دراسة استقصائية نوعية للأشخاص المعوقين واحتياجاتهم، ووضع قاعدة بيانات تخص مقدمي الخدمات وأماكنهم، وإدراج فئة خاصة بالأشخاص المعوقين في الآليات القائمة لإجراء الدراسات الاستقصائية قبل سنة ٢٠١٢. وتشمل أهداف بناء القدرات والتدريب العاملين في مجال الإنقاذ في القرى في كل منطقة متأثرة بالألغام قبل سنة ٢٠١٢، وخطط تسهيل الإخلاء في حالات الطوارئ فيما يخص الضحايا الموجودين في مراكز متخصصة، وتعزيز قدرات الرعاية في حالات الطوارئ، وتخفيض تكاليف الرعاية على الأمد الطويل بالنسبة للناجين. وتشمل أهداف تحسين إتاحة الخدمات المناسبة وإمكانية الوصول إليها رفع النوعية وتحسين إمكانية الوصول فيما لا يقل

عن خمس مقاطعات تفتقر بالفعل إلى هذه الخدمات، وتحسين إمكانية الوصول من الناحية الجغرافية إلى الخدمات بالنسبة لضحايا الألغام الأرضية وغيرهم من الأشخاص المعوقين. وتشمل خطة العمل الوطنية أيضاً تقديم الدعم النفسي المناسب للناجين من الألغام والأشخاص المعوقين في المراكز المحلية الخاصة بالرعاية وإعادة التأهيل.

٦- وأفادت **كمبوديا** بأنه في آب/أغسطس ٢٠١١ نظمت حلقة عمل بشأن نشر خطة عمل كارتاخينا من أجل إذكاء الوعي بها والتشجيع على المضي قدماً في تنفيذها بين الجهات ذات الصلة العاملة في مكافحة الألغام والمجتمعات المحلية المتأثرة والأشخاص المعوقين. بمن فيهم الضحايا والناجون. فضلاً عن هذا، أفادت كمبوديا بأنه منذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، اعتمدت مراسيم فرعية لتنفيذ القانون الخاص بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وسياسات مختلفة متصلة بالإعاقة، تشمل مرسوماً فرعياً بشأن تنظيم مجلس شؤون المعوقين وسير أعماله، وتنظيم المؤسسة المعنية بالأشخاص المعوقين وسير أعمالها، ونظام حصص الوظائف لصالح الأشخاص المعوقين، وإنشاء لجنة وطنية للتنسيق بشأن الإعاقة، وسياسة دعم الأشخاص الفقراء المعوقين في المجتمعات المحلية، وإنشاء إدارة لحقوق المعوقين. وعلى الصعيد الدولي، أفادت كمبوديا بأنها بصدد المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإلى جانب هذا، أفادت كمبوديا بأنها تعكف على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالأشخاص المعوقين. بمن فيهم الناجون من الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب والتي ستنتهي مدتها مع نهاية سنة ٢٠١١.

٧- وأفادت **تشاد** بأن خطة عمل وطنية من أجل مساعدة الضحايا قد وُضعت لتغطي فترة من خمس سنوات وبأن هذه الخطة في انتظار أن تقرها الحكومة التي شكلت لجنة خبراء لبحث الآثار المالية المترتبة عليها ووضع مقترحات من أجل اعتماد الخطة. وأفادت تشاد أيضاً بالتقدم المحرز فيما يخص استحداث آليات للتنسيق بين الوزارات/بين القطاعات داخل البلد.

٨- وأفادت **كولومبيا** باعتماد القانون المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي، الذي وُضع من أجل تعزيز حماية الفتيان والفتيات والمراهقين من جميع أشكال العنف وكفالة الجبر. كما وُضع بموجب هذا القانون برنامج تقديم العناية النفسية والاجتماعية والرعاية الصحية المتكاملة للضحايا. ولتنفيذ هذا القانون، انكب برنامج مكافحة الألغام في كولومبيا على المسائل التالية: الجبر؛ العمالة والتعويض الإداري؛ ونظم المعلومات؛ والوقاية؛ والحماية وضمانات عدم التكرار؛ والمساعدة والعناية وإعادة التأهيل. وكنيجة لذلك، قدمت الحكومة الوطنية: (أ) مشروع مرسوم تنظيمي (ب) ووثيقة بشأن المبادئ التوجيهية للسياسة العامة، ستكون أساس الخطة الوطنية لتعويض الضحايا ومساعدتهم على نحو شامل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، وافق الكونغرس في كولومبيا على قانون إعادة التأهيل الشامل لأفراد القوات المسلحة. ويعزز هذا القانون قدرات وزارة الدفاع الوطني في مجال إعادة التأهيل. وأفادت كولومبيا أيضاً بالتقدم المحرز في مجال جمع البيانات عن طريق إنشاء هيئة استشارية وطنية معنية بالإعاقة في

حزيران/يونيه ٢٠١١، ومن خلال إدماج المعلومات المتعلقة بمساعدة ضحايا الألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب في نظام الإعاقة الوطني. وحسب البيانات المجمعة مؤخراً، فقد وقع ٣٧٠ مواطناً كولومبياً ضحايا للألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١١، منهم ١٢٠ مدنياً و ٢٥٠ فرداً من أفراد القوات العامة. وأفادت كولومبيا بأن ١٠٠ شخص تلقوا التدريب بشأن مواضيع مثل حقوق الناجين وأسرهم. وأفادت كولومبيا أيضاً بأن حملتها الوطنية "لنشمر عن سواعدنا" حققت نجاحاً كبيراً في إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص المعوقين واحتياجاتهم. فضلاً عن هذا، أفادت بأنها وقعت اتفاقاً مع إكوادور لتبادل الممارسات الجيدة في مجال الإعاقة.

٩- وأفادت كرواتيا بأنها عززت الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني عن طريق إنشاء هيئة تنسيق وطنية من أجل مساعدة ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة تتألف من ممثلين عن القطاعين الحكومي وغير الحكومي. وتتكون هذه الهيئة من ١٩ عضواً، يمثل ٥ منهم المنظمات غير الحكومية. والمهام الأساسية للهيئة هي وضع خطة عمل وطنية لمساعدة ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة بشأن ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة، وضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتقديم المساعدة في الوقت المناسب لضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة. ومنذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، صيغ مشروع خطة العمل الوطنية لمساعدة ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، التي ترمي بالأساس إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص المصابين بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة، وأسر الضحايا. وتشمل مجالات التركيز في هذه الخطة الرعاية الطارئة المستمرة وإعادة التأهيل البدني والدعم النفسي والاجتماعي والإدماج الاقتصادي. وتتوخى الخطة أيضاً إدخال بعض التغييرات على أجزاء من التشريعات الكرواتية من أجل تعزيز الامتثال للاتفاقية. وهناك عملية توحيد جارية من أجل وضع قاعدة بيانات وطنية بشأن ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتتوقع كرواتيا أن تسمح قاعدة البيانات الموحدة برصد أسهل لعملية إعادة التأهيل وإدماج ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة في المجتمع.

١٠- وأفادت جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه منذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، جرى تحديث نموذج جمع بيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بمكافحة الألغام لتعزيز المعلومات التي يتعين جمعها بشأن كل ضحية على حدة، وبأن هذا النموذج قد استُخدم في مقاطعات كينشاسا وكاساي الشرقية وشمال كيفو وجنوب كيفو وكاتانغا خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة ٢٠١١. وأفادت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً بأن خطة وطنية استراتيجية لمساعدة الضحايا قد اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والأعمال الإنسانية والتضامن الوطني، وبأن عملية وضع هذه الخطة كانت شاملة وشاركت فيها كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد الوطني. وأفادت جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها تعمل من أجل إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات

تحت إشراف الأمين العام للشؤون الإنسانية. وسيرأس اللجنة المذكورة الأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والأعمال الإنسانية والتضامن الوطني والذي سيشرف على المناقشات المتعلقة باستراتيجية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١- وأفادت **السلفادور** بأنها أذكت الوعي بخطة عمل كارتاخينا على الصعيد الوطني عن طريق هيئتها الوطنية المعنية بالسياسة العامة للإعاقة (المجلس الوطني المعني بتوفير الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة). وأفادت السلفادور أيضاً بإحراز مزيد من التقدم في نظامها الخاص بالمعلومات الصحية من أجل تسجيل الحصول على فرص العمالة وفرص التعليم وخدمات الصحة الإنجابية والترفيه والسياحة من بين الكثير من الخدمات الأخرى.

١٢- وأفادت **إثيوبيا** بأنه في مطلع سنة ٢٠١١، نُفذت حملة شملت توجيه رسائل إعلامية إلى الجمهور من أجل تعزيز فهمهم لاعتماد الناجين على أنفسهم ولكي يؤدي هذا إلى تغيير في مواقف عامة الجمهور. وأفادت إثيوبيا بأن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنشأت هيئة في البلد لتنسيق القضايا المتعلقة بالإعاقة. وتحظى الهيئة، التي تتكون من ١١ مكتباً إقليمياً ومحلياً مكلفاً بالمساعدة في تقديم الخدمات في مجال الإعاقة، بدعم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وأبلغت إثيوبيا أيضاً عن اعتماد مجلس الوزراء لاستراتيجيتها الوطنية لإعادة التأهيل البدني، وإعلان حق الأشخاص المعوقين في العمالة، وخطة العمل الوطنية الخاصة بالأشخاص المعوقين. وإلى جانب هذا، فقد أقر مجلس نواب الشعب تشريعات جديدة بشأن المعاشات التقاعدية تتوخى توسيع نطاق بعض الأحكام الخاصة لتشمل وريث صاحب معاش تقاعدي إذا كان معاقاً. وأفادت إثيوبيا أيضاً بأن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة الصليب الأحمر الدولية بصدد التعاون بشأن برنامج لتدريب أخصائيين في تقويم الأعضاء سيدرب ٢٤ طالباً شاباً من أقاليم مختلفة. وفضلاً عن هذا، أبلغت إثيوبيا عن استحداث العديد من البرامج المجتمعية لإعادة التأهيل وعن إنشاء مركز وطني لإعادة التأهيل من خلال مشروع التسريح وإعادة الإدماج في حالات الطوارئ. وأفادت إثيوبيا أيضاً بأنه من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، ساعدت اليونيسيف في تلبية احتياجات أكثر من ٣٥٠ يتيماً وطفلاً ضعيفاً ذوي إعاقات. وأخيراً، أشارت إثيوبيا إلى أن قانون البناء رقم ٢٠٠٩/٦٢٤ (المتعلق بإتاحة الوصول إلى المرافق) ما زال في انتظار أن توقع عليه مختلف الوزارات.

١٣- وأفادت **غينيا - بيساو** بأنها سنت تشريعات مناهضة للتمييز وبأنها توصلت إلى اتفاق في وزارة التضامن الوطني والأسرة والفقر لتحديد بنود الميزانية الخاصة بالإعاقة. وأفادت غينيا - بيساو أيضاً بأنها تقدم المساعدة في مجال الطب/الأدوية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتدريب المهني للضحايا الشباب. وإلى جانب هذا، أفادت غينيا بيساو بأنها تحاول زيادة تعزيز التشريعات لصالح الأشخاص المعوقين. كما أفادت بأنها جددت مركزاً

لإعادة التأهيل البدني، بدعم مالي من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

١٤ - وأفادت العراق بأن وزارة الصحة بدأت تنفيذ مشروع وطني لتسجيل الأشخاص المعوقين. والهدف من هذا المشروع تجميع معلومات عن كمية الإعاقات وأنواعها وأسبابها في العراق واستخدام هذه المعلومات كأساس من أجل التخطيط للخدمات وتطويرها. وعلاوة على هذا، أفادت العراق بأن حلقة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بمساعدة الضحايا/الإعاقة قد نُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ واستقطبت ممثلين من الوزارات ذات الصلة على مستويات مختلفة قصد إجراء تحليل للحالة ووضع أهداف محددة وقابلة للقياس والإنجاز وذات صلة ومحددة زمنياً في ست مجالات لمساعدة الضحايا - تقدم الرعاية الطبية الطارئة المستمرة، وإعادة التأهيل البدني، وإعادة الإدماج نفسياً، وإعادة الإدماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وجمع البيانات، ووضع التشريعات والسياسات - من أجل إدراجها في الخطة الوطنية الأولى بشأن مساعدة الضحايا والإعاقة.

١٥ - وأبلغت بيرو عن الجهود المبذولة لإذكاء الوعي بخطة عمل كارتاخينا من خلال الحملات التي نفذتها الهيئة الاستشارية الوطنية لإدماج الأشخاص المعوقين. ومن خلال استخدام البث التلفزيوني والإذاعي في جميع أنحاء البلد وإرفاق معلومات بفواتير الخدمات المرسلة إلى ١,٣ مليون بيت في ليما، اطلع مواطنو بيرو على القواعد واللوائح والحقوق القائمة فيما يخص الأشخاص المعوقين. وإلى جانب هذا، انطلقت حملة بعنوان "احترم حيزي" لتعزيز زيادة التوعية. وذكرت بيرو بانطلاق خطة بشأن تكافؤ الفرص من أجل الأشخاص ذوي الإعاقات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨، وإنشاء لجنة جديدة لرصد مدى التقيد بتحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة العمال المعوقين على كشوف مرتبات الكيانات العامة ٣ في المائة. وأفادت بيرو أيضاً بأن لوائح جديدة حددت مخالفات وعقوبات تتعلق بانتهاك القانون العام للمعوقين. وقد تمت الموافقة على لوائح ذات صلة بقانون تعزيز التسهيلات الخاصة بالمعوقين، تتعلق بوصول الأشخاص المعوقين إلى الإنترنت وخدمات الهواتف العامة. وأفادت بيرو أيضاً بأن برنامجها الوطني لمكافحة الألغام نظم تظاهرة على هامش الاجتماع العاشر للدول الأطراف عرضت التقدم الذي أحرزته بيرو في مساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد. وإلى جانب هذا، اضطلع البرنامج الوطني لمكافحة الألغام، في إطار تعاون دولي، بأعمال من أجل تحديث المعلومات القائمة المتعلقة بالضحايا لتشمل مزيداً من المعلومات وتقييماً للاحتياجات. وقاعدة بيانات هذا البرنامج الخاصة بضحايا الألغام تضم حالياً ٣٣٤ ضحية، منهم ١٤١ مدنياً و١١٨ جندياً و٧٥ فرداً من أفراد الشرطة. وشارك البرنامج الوطني لمكافحة الألغام أيضاً في أعمال التقييم الطبي في مقاطعتين في بيرو - خونين وليما - تلقى فيها أكثر من ٥٠ شخصاً الرعاية الطبية، بما في ذلك تسليم الأطراف الاصطناعية. وإلى جانب هذا، واصل البرنامج بذل الجهود من أجل تنفيذ برامج إعادة الإدماج اجتماعياً واقتصادياً لمساعدة الناجين من الألغام الأرضية وأسر الموتى.

١٦- وأفادت صربيا بأن وزارة العمل والسياسة الاجتماعية عُينت كهيئة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي والحماية لمواطني جمهورية صربيا الذين عانوا من الأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة وعن المواد المتبقية من الحرب على أراضي جمهورية صربيا. وفيما يخص إتاحة الخدمات الملائمة وإمكانية وصول ضحايا الألغام الأرضية إليها، أفادت صربيا بأن جميع الناجين في جمهورية صربيا أُدجوا في نظام الرعاية الصحية في البلد على جميع المستويات بما فيها الرعاية الطبية الطارئة وتقديم العلاج والعلاج الطبيعي وإعادة التأهيل وتقديم معونات فيما يخص الأطراف الصناعية وعمليات التقويم.

١٧- وأفادت طاجيكستان بأنها، منذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، ترجمت خطة عمل كارتاخينا واستخدمتها في مناسبات مختلفة بما فيها: اجتماعات فريق تنسيق مساعدة الضحايا المشترك بين الوكالات، والمخيمات الصيفية، والاجتماعات مع الناجين، والموائد المستديرة، ويوم الأمم المتحدة الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. وأفادت طاجيكستان بأن "القانون المتعلق بالحماية الاجتماعية للأشخاص المعوقين" قد دخل حيز النفاذ في مطلع سنة ٢٠١١. وقد أُعد هذا القانون من أجل المساعدة في إنشاء مجلس للتنسيق معني بقضايا الإعاقة، ويشمل أحكاماً تتعلق بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين. وأفادت طاجيكستان أيضاً بأنها حضرت، في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المؤتمر الأول المشترك بين الدول الذي عُقد في كابول، أفغانستان، بشأن إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وشاركت في تدريب "دعم الأقران لبعضهم بعضاً" مع المنظمة الأفغانية للناجين من الألغام الأرضية. وكانت هذه التبادلات الثنائية مفيدة للطرفين معاً. ونُظم مؤتمر ثان مشترك بين البلدان بشأن إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعلاوة على هذا، أفادت طاجيكستان بأنها واصلت بذل الجهود الرامية إلى تقديم خدمات بناء القدرات إلى منظمات الناجين في مجالي اللغة الإنكليزية والتدريب على استخدام الحاسوب. ووجهت طاجيكستان نداء للحصول على منح رأسمالية صغيرة لإعادة إدماج ٢٥ ناجياً من الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب، اجتماعياً واقتصادياً، وأوضحت أن منظمة الأشخاص المعوقين "إمكونيات" (Imkonyat) قد اختيرت لتنفيذ المشروع. وأفادت طاجيكستان أيضاً بأنها نظمت في تموز/يوليه ٢٠١١ مخيماً صيفياً لإعادة تأهيل ٢٥ ناجياً. وإلى جانب هذا، أفادت طاجيكستان بأنها بصدد التحضير لإجراء تقييم لاحتياجات ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب في المحافظات المتأثرة بالألغام والهدف الرئيسي من ذلك إنشاء نظام وظيفي للمعلومات المتعلقة بالضحايا، يتقيد بمعايير نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام ويصبح آلية منهجية وموثوق بها على مستوى المحافظات والولايات.

١٨- وأفادت تايلند بأن ١٩ شخصاً وقعوا ضحايا الألغام أو متفجرات أخرى من مخلفات الحرب خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مقارنة مع ٢٣ ضحية في السنة السابقة. وأفادت تايلند بأنها نفذت

عدة مشاريع مجتمعية لإعادة التأهيل لكي تلعب دوراً مهماً في إعادة تأهيل الضحايا جسدياً وعقلياً واقتصادياً على نحو فعال. وأنجزت أنشطة لإذكاء الوعي في معظم الأحيان من خلال مشاريع مجتمعية لإعادة التأهيل. لكن ما زال أمام تايلند تحد يتعلّق بضمان تسجيل الأشخاص المعوقين لكي يحصلوا على الإعانات. ومنذ الاجتماع العاشر للدول الأطراف، صيغت خطة مشتركة بين عدة وكالات لمواجهة التحدي، كنتيجة لسن قوانين جديدة بشأن الأشخاص المعوقين. وأدرجت بالتالي مساعدة ضحايا الألغام الأرضية في خطة العمل الحكومية. وقلص هذا بشكل فعال حجم عمليات الموافقة على الإعانات ومكن ضحايا الألغام الأرضية من الاستفادة بسرعة من المساعدة الرامية إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وأفادت تايلند أيضاً بأنها وسعت نطاق علاقات تعاونها مع الصين بعد نجاح المشاريع المنجزة مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبوروندي. وذكرت تايلند بخطتها المتعلقة بمساعدة الضحايا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، والتي قدّمت في الاجتماع العاشر للدول الأطراف، وأشارت إلى أن هذه الخطة تكمل الجهود العامة الرامية إلى تنفيذ خطة عمل كارتاخينا تنفيذاً كاملاً.

١٩- وأبلغت أوغندا عن الجهود المبذولة لإذكاء الوعي بخطة عمل كارتاخينا داخل البلد عن طريق نشرها جنباً إلى جنب مع خططها الشاملة لعام ٢٠٠٨ بشأن مساعدة الضحايا من أجل التوعية بالصلاات القائمة بين الخطتين وإبراز أوجه التحسن التي تتضمنها الخطة الثانية. وقد أدت هذه الجهود إلى إدخال تعديل على الخطة الوطنية لجعلها متسقة مع خطة عمل كارتاخينا ومع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتغطي الخطة المنقحة الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وتنوي أوغندا بدء تقييم للإنجازات والتحديات الماثلة أمام تنفيذ الخطة الوطنية في مطلع سنة ٢٠١٤، وستكون في وضع يسمح لها بتقديم تقرير عن التقدم المحرز في المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأفادت أوغندا أيضاً بأنها بصدد تطوير أساليب لرصد وتقييم الخطة بشكل دوري لضمان أن يكون للأنشطة أثر ملموس على نوعية حياة الناجين من الألغام الأرضية وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقات. وقد سلّط الضوء على الفقر بوصفه التحدي الرئيسي الذي يواجه الناجين من الألغام الأرضية وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقات في أوغندا. وللتصدي لهذا، أطلقت أوغندا برنامجين أساسيين. والبرنامج الأول هو برنامج منح خاصة على صعيد البلد يرمي إلى مساعدة الأشخاص المعوقين على اكتساب مهارات قابلة للاستخدام ودعمهم لبدء أنشطة مولدة للدخل. أما البرنامج الثاني فهو تمديد نطاق برنامج الحماية الاجتماعية، ويقدم أحد مكوناته منح العجز للأشخاص المعوقين والفقراء فقراً مزمناً من بين مجموعات ضعيفة أخرى في المجتمع المحلي. وتطرقت أوغندا أيضاً إلى مراعاة المنظور الجنساني والإدماج وعدم التمييز في معالجة موضوع تعليم الأطفال المعوقين.

٢٠- وقد سعا أيضاً الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً إلى الدفع قدماً بالجهود الرامية إلى مساعدة الضحايا من خلال اختبار سبل جديدة للاستفادة من برنامج العمل فيما بين الدورات لحزيران/يونيه ٢٠١١.

وقد أُجري هذا الاختبار عملاً بالقرار الذي اتخذته الاجتماع العاشر للدول الأطراف بشأن تخصيص الوقت خلال أسبوع اجتماعات اللجان الدائمة لزيادة التركيز المكثف على السياقات الوطنية أو لدعم المضي قدماً في تطبيق خطة عمل كارتاخينا. واستخدم الرئيس المشارك أسلوب العمل في شكل فريق صغير من أجل توفير منتدى تفاعلي لإجراء مناقشات تعاون معمقة بشأن التحديات التي تواجهها دولتان طرفان (أفغانستان وأوغندا): (أ) أبلغتا عن مسؤوليتهما تجاه أعداد كبيرة من الناجين من الألغام الأرضية؛ (ب) وهما بصدد تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن مساعدة الضحايا/الإعاقة؛ (ج) كما أنهما تطوعتا لتكونا محور جلسة الاختبار هذه. وفي جلسة هذا الفريق الصغير، تقاسم ممثلون من أفغانستان وأوغندا تجاربهم في مجال تنفيذ خططهم الوطنية وسلطوا الضوء على التحديات الماثلة باستمرار. وأعرب الرئيس المشارك عن امتنانهما لأفغانستان وأوغندا لأنهما أول من تطوعتا لتكونا موضوع تركيز مكثف بشكل أكبر، وأوضح الرئيس المشارك أن جلسة الفريق الصغير أتاحت الفرصة لتبادل الأفكار والتجارب بشكل جيد. كما ذكر أن المناقشات المركزة مثل هذه، بحضور خبراء ذوي صلة، تمكن إلى حد كبير من الدفع قدماً بالجهود وسبل التعاون على المستوى الوطني. وأشار أيضاً إلى أن أي جلسات مستقبلية للاختبار ستستفيد من التركيز على عدد صغير من المجالات للتشجيع على التبادل بمزيد من التفصيل ولضمان الخروج من المناقشات بحصيلة مفيدة.

٢١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً المنشور المعنون "مساعدة الناجين من الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب في سياق نزع السلاح والإعاقة والتنمية". ويغطي هذا المنشور، الذي كلفت أستراليا وحدة دعم التنفيذ بإصداره، أكثر من عقد من التجربة في مجال الجهود الرامية إلى مساعدة ضحايا الألغام والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب. وأكد الرئيس المشارك أن من شأن هذا المنشور تعزيز الاتساق والتعاون بشكل أوثق وتحقيق فعالية الجهود الجماعية المبذولة لتنفيذ الصكوك ذات الصلة في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢١- وفي قمة كارتاخينا، عقدت الدول الأطراف العزم على تقديم مساعدة ملائمة لضحايا الألغام تكون مراعية للسن ونوع الجنس^(٤). وفي هذا السياق، أُشير إلى أن بعض الدول الأطراف قدمت تقارير بشأن هذه المسألة في اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١. وإلى جانب هذا، فقد تطرق الرئيس المشارك، عند افتتاح اجتماع اللجنة الدائمة، إلى مسألة المنظور

(٤) خطة عمل كارتاخينا، الفقرة ١٢.

الجنساني من خلال تذكير الدول الأطراف الأخرى بالتزاماتها المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني والواردة في خطة عمل كارتاخينا.

٢٣- وتواصل الدول الأطراف اتخاذ خطوات لتقوية الصلات بين العمل في إطار الاتفاقية وعمل المعنيين بالإعاقة بشكل أعم. من فيهم المعنيون بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً الذي عُقد في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، دُعي الدكتور توم شكسبير من منظمة الصحة العالمية إلى أن يعرض على اللجنة الدائمة التقرير المرجعي المعنون **التقرير العالمي عن الإعاقة**. وأكد الدكتور شكسبير أن **التقرير العالمي عن الإعاقة** يبين سياسات وبرامج ابتكارية بإمكانها تحسين حياة الأشخاص المعوقين وتسهيل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٤- وتتجلى الصلات بين العمل في إطار الاتفاقية وعمل المعنيين بالإعاقة بشكل أعم في **ندوة تيرانا** المنعقدة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه بشأن التعاون والمساعدة في مجال مساعدة الضحايا. وقد سعى رئيس الاجتماع العاشر للدول الأطراف إلى ضمان أن تكون منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي للمعوقين، والتحالف الدولي المعني بالإعاقة والتنمية جهات مشاركة أساسية في هذا الحدث. وفيما يتعلق أيضاً بالصلات المذكورة، وجهت وحدة دعم التنفيذ خطاباً إلى مجلس حقوق الإنسان في ٤ آذار/مارس ٢٠١١، أثناء انعقاد دورته السادسة عشرة لتأكيد أن الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الأعضاء في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتقاسم جدول أعمال ويمكنها العمل معاً بشكل وثيق.

٢٥- وعلى هامش اجتماعات اللجان الدائمة في حزيران/يونيه ٢٠١١، نظم الرئيسان المشاركان، بفضل دعم وحدة دعم التنفيذ والمساعدة المالية التي قدمتها أستراليا، برنامجاً موازياً موجهاً لخبراء مساعدة الضحايا، بحث بشكل مستفيض مسألة التسهيلات الخاصة بالمعوقين. وفي هذا البرنامج الموازي، استعرض الخبراء ما يشكل التسهيلات الخاصة بالمعوقين من حيث العمق والحجم، واستفادوا من تجارب الدول والناجين فيما يخص هذه التسهيلات وتبادلوا التجارب المتعلقة بتطبيق خطة عمل كارتاخينا فيما يخص التسهيلات الخاصة بالمعوقين.

٢٦- وأشير إلى أن ١٢٦ دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد هي أطراف أيضاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل ١٧ دولة من الدول الأطراف التي أبلغت عن مسؤوليتها تجاه أعداد كبيرة من الناجين من الألغام، وهي: إثيوبيا والأردن وألبانيا وأوغندا وبوروندي والبوسنة والهرسك وبيرو وتايلند والسلفادور والسنغال والسودان وصربيا وكرواتيا وكمبوديا وكولومبيا وموزامبيق ونيكاراغوا.